من همومنا الجامعية

أ . د . حامد عمار *

هموم الجامعة عديدة و متنوعة : -

همومنا الجامعية متعددة المواطن و متشعبة الأبعاد . و من بين هذه الهموم ما هو عام ينسحب على جامعاتنا المصرية كافة ، و منها ما تختص به بعض الجامعات و بخاصة تلك التى يطلق عليها اسم الجامعات الاقليمية ، هذا فضلا عن أن بعض تلك الهموم مرتبط بالكليات و بتفريعاتها من مختلف الأقسام و التخصصات . و تتفاوت تلك الهموم و الشجون فى موضوعاتها ، فمنها ما يرتبط بوظيفة الجامعة فى سياق حركة المجتمع ، و ما يترتب على ذلك من نوعية المعرفة الجامعية و أساليب تعليمها و تعلمها ، و من مناهج التفكير التى تؤسسها ، و من الأنشطة و المناخات الشبابية التى تمارسها و تشيعها . كذلك تمتد تلك الهموم إلى أعضاء هيئات التدريس و مهماتهم فى التدريس و البحث ، و إلى الطلاب و خلفياتهم الاجتماعية و دوافعهم فى التعلم إلى غير ذلك من عديد القضايا التى تستدعى التقصى و التشخيص و المواجهه .

و إذا كانت تلك الهموم و غيرها جديرة بالدراسة العلمية ، إلا أن بعضها يحتل أولوية متقدمة فى مجمل الأولويات ، فإنه من الطبيعى و المنطقى أن يتم وضع معايير لترتيب سلم الأولويات فيما بينها بهدف معالجة الأهم من حيث البداية الزمنية ، و مما سوف تكون له آثار مضاعفة - كما يقول الاقتصاديون - على بقية المفردات الأخرى فى بيئة الهموم الجامعية . و تبرز الحاجة الملحة إلى الادراك المتعمق لمخاطر المشكلات الجامعية مع تزايد الشكوى - الظاهرة و المستترة - من الأساتذة و الطلاب ، و من الخريجين و أولياء الأمور ، و من سوق العمل و هياكله المختلفة ، و من قطاع الأمن و مشكلات الانحراف و التطرف و الجريمة ، و أخيرا و ليس آخرا من مجالات المشاركة السياسية و صور الاغتراب الاجتماعى و الانتماء الثقافى و الوحدة الوطنية و تدنى

---

* أستاذ متفرغ بكلية التربية - جامعة عين شمس

الانتاجية في العمل .

و مع التسليم بأن تلك المشاكل و الهموم لا يمكن أن تلقى على كاهل الجامعة وحدها ، لكنه لا يمكن أعفاؤها من إسهامها فى العمل على إفرازها ، و فى التعبير عنها ضمن منظومة العوامل و القوى المجتمعية الأخرى ، سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية . و من الملحوظ فى السنوات القليلة الماضية أن الجامعة قد أخذت تشق مسيرتها من خلال القصور الذاتى ، مطمئنة إلى ما درجت عليه من مضامين و أساليب و اجراءات ، دون سعى حثيث الى محاولات للتجديد و الحيوية بما يتكافؤ مع ما يضطرب به المجتمع المصرى من أزمات و تحديات . و مع الإقرار بما قامت به من جهد و معاناة فى استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب ، إلا أن ذلك قد اقتصر فى حدود معينة على الكم ، و لم ينطلق الى الكيف . و مع الإقرار كذلك بان لبعض الكليات قدرا محدودا من النشاط البحثى و تنظيم الندوات العلمية ، إلا أن الحصيلة الإجمالية للنشاط العلمى لم تتعد آثاره أسوار الجامعة ، فضلا عن أنه قاصر عن متابعة ما تفجره جامعات المجتمعات الصناعية المتقدمة من الثورات المعلوماتية و التكنولوجيا و الهندسة الوراثية ، بل و فى مجالات العلوم الاجتماعية و الانسانية. و باختصار فإن أقصى ما استطاعته جامعاتنا هو استيراد و استهلاك القليل مما تيسر لها من المعارف المتجددة ، دون تسعى إلى انتاج ما يمكن أن يرقى إلى ما يمكن أن يعبر اسهاما أصيلا نافعا فى سوق المعرفة المحلى ناهيك عن سوق المعرفة العالمى

التعليم الجامعى مجال متخصص للدراسة

تمثل الجامعة قمة الهرم التعليمى ، ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمى و حسب ، بل لأنها – و هو الاعتبار الأهم – تقوم بمهمة خطيرة فى صياغة الشباب – فكرا و وجدانا و فعلا و انتماء . و من خريجى الجامعات تتخلق قيادا المجتمع فى مختلف المجالات العلمية و الاقتصادية و السياسية و الادارية و الثقافية ، و التى من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدما أو تثبيتا أو انحسارا . أضف إلى هذا ما للجامعة و للجامعيين من موقع متميز و مرموق فى النسق القيمى و الحضارى الذى

يؤثره النظام الاجتماعى فى حركته و علاقاته و تفاعلاته و تواصله . و قد يصل الامر ببغض قطاعات الرأى العام إلى أن تخلع على الحرم الجامعي و شاغليه أجواء مثالية من القيم و التوجهات .

و إلى جانب ما تتمتع به الجامعة من دور قيادى - رسمى و شعبى حقيقى أو متوهم - و بخاصة فى الاقطار النامية من دول الجنوب ، فإن أهمية ما تقوم به من رسالة تربوية تنبع كذلك مما يتكلفه المجتمع - دولة و أسرة - من نفقة على هذا التعليم الجامعى . و قد يتراوح ذلك ما بين خمسة الى عشرة أمثال ما ينفق على تعليم الطالب فى مراحل التعليم العام . و قد بلغت نسبة ما ينفق على التعليم الجامعى و العالى فى مصر أكثر من ٣٠ فى المائة من اجمالى الانفاق على التعليم فى أواخر الثمانينات فى مصر . و فى الوقت الذى أخذت تتناقص فيه أعداد الطلاب فى الجامعات من حوالى ٦٦٠ (ألف) عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ إلى حوالى ٥٧٠ (ألف) عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ زادت موازنة الجامعات من ٢٤٠ (ألف) إلى ٩٤٥ (ألف) لنفس العامين السابقين ، أى بزيادة حوالى أربعة أمثال . و بعبارة أخرى زادت تكلفة الطالب من ٦٣٥ إلى ١٦٥٥ جنيها فى السنة (١) و يتضح حمل هذه التكلفة و ما طرأ عليها دون زيادة إذا ما أدركنا أن متوسط دخل الفرد خلال نفس العامين السابقين زاد من ٦٥٠ دولار الى ٦٦٠ دولار فى السنة . (٢)

و ما دمنا فى حساب التكلفة الاقتصادية للتعليم الجامعى ، فعلينا أن نضيف تكلفة فرصة العمل الذى كان من الممكن أن يقوم به الطالب الجامعي خلال سنوات الدراسة الجامعية . و الى جانب ذلك كله يتوجب حساب تكلفة إعداد عضو هيئة التدريس سواء تم ذلك فى الداخل أو فى الخارج . و من ثم فإن المتوقع من مثل هذا الاستثمار الضخم فى التعليم الجامعى أن ينجم عنه عائد مجتمعى يتكافأ مع هذا الاستثمار ، سواء كان هذا العائد فى إعدادالمورد البشرى من القوة العاملة المدربة فى مختلف المهن و فى متعدد الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية ، أو كان هذا العائد فى مجالات المعرفة و الثقافة و القيم و الانتماء و المسئولية الاجتماعية .

و نظرا لما لتلك العوامل من وزن فى الاعتبارات التعليمية و المجتمعية استحقت الدراسات و البحوث فى قضايا التعليم العالى أن تحل مكانها البارز و أن تصبح مجالا

متميزا من مجالات النشاط البحثى ، و أن يتخصص في ذلك بعض الباحثين من مختلف ميادين المعرفة التربوية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية . و قد استطاع هذا المجال في الدول الصناعية أن يتسم بخصائص فارقة فى موضوعاته و اهتماماته عن كثير من مجالات التربية الأخري ، لعل من أهمها دور الجامعة في انتاج المعرفة و تطويرها و تجديدها ، فضلا عن انتاج المتخصصين و الباحثين و العلماء ، و ذلك في أطار التنافس فى السوق العالمية بين تلك الدول . و برزت خطورة هذا الدور حين أصبح انتاج المعلومة و المعرفة و تكنولوجيا الاتصال من اهم مفردات التجارة الدولية ، بحيث غدت مجالا للتنافس بلغت حدته اشد من التنافس فى إنتاج السلع المادية . وأصبح من المألوف تقسيم العالم إلى دول كثيفة الانتاج للمعلومات ، و أخرى ضعيفة ، بل أنه قد أصبح مثل هذا التقسيم واردا فى التفرقة بين الدول الصناعية ذاتها . و قد احتضنت الجامعات ، قبل مراكز البحوث – طلائع الثورة المعلوماتية ، و قادت مسيرة الاطراد فى تنميتها (٣).

و إذ نعود إلى التعليم الجامعى باعتباره مجالا من مجالات البحث المخصص لمجمل الاعتبارات السابقة و غيرها ، نضيف إلى ذلك الحالة الأنيمية للقوى العاملة فى مصر من حيث نسبة خريجى الجامعات فيها ، حيث لا تتعدى ٦ فى المائة من مجمل تلك القوى . و هذا مما يضاعف هموم تعليمنا الجامعى كما و كيفا . و مع ذلك كله فإن الدراسات و الابحاث المصرية الجادة في هذا المجال بصرف النظر عن الرسائل لنيل الشهادات الجامعية – لا تزال في معظمها محدودة جدا في كمها ، و ضيقة الاطارات و المنطلقات في معالجاتها . و هذا لا يعنى بطبيعة الحال عدم وجود استثناءات قليلة هنا و هناك .

و لقد جاء انشاء مركز لتطوير التعليم الجامعى التابع لجامعة عين شمس تجسيدا صحيحا لمعالجة القصور فى التصدى لمختلف الهموم و المشكلات التى تواجه جامعاتنا بعد أن أرست دعائمها فى مصر من وسطها إلى شمالها و جنوبها و ذلك فى منهج منظم و جهد دائب متصل لهذه المؤسسة و المأمول أن تتوغل تلك المعالجة إلى الاعماق دون الاقتصار على المسح السطحى ، و أن تمسك بالتشابكات بين الجامعة و المجتمع ، و أن تدرك العروة الوثقى بين المعرفة و الأخلاق ، و أن تكشف أبعاد العلاقة بين النفع

الذاتى للتعليم و التعليم و بين الالتزام الوطنى ، و ان ترسخ النظرة النقدية بين امتلاك القدرات و الكفايات المهنيه و بين المسئوليات الاجتماعية فى تطبيقاتها و موطنتها (٤) .

و فى اعتقاد الكاتب أن من أوجب الهموم التى تستحق التناول بالبحث المتصل و المتعمق من خلال المناهج العلمية و المقاربات البينية لمختلف التخصصات قضية العلاقة بين الجامعة و المجتمع فى مصر من خلال منظور نقدى اجتماعى تاريخى ، و هو ما سيتم الاقتصار عليه فى هذا المقال .

الحوار بين الجامعة و المجتمع :-

يمتد الحوار بين الجامعة و المجتمع إلى ساحات و شعاب متعددة من الهموم و القضايا ، يتردد بعضها فى الخطاب الرسمى ، و فى الاجراءات و الممارسات الموسمية و اليومية لكل من الاساتذة و الطلاب . بيد أن بعضها الآخر مستتر وجويا أو جوازا أو تسلطا مما يتصل عدد من قضاياه بجوهر الرسالة الجامعية فى المجتمع المعاصر . و إذا كانت لحمة تلك القضية من نسيج الحوار بين الجامعة و القوى الداخلية في المجتمع ، فإن سداتها متشابكة مع المتغيرات العالمية و تفاعلاتها و ضغوطها ، و بخاصة فى سباق الحركة المجتمعات و الجامعات فى لدول النامية . و من الضروى أن يتعمق التطوير لدور الجامعة و رسالتها فى حوارها مع المجتمع بحيث تقوم على الإدراك الكلى لمجمل تلك الخيوط ، و الى الوعى المتكامل بعلاقاتها و تشابكاتها بغية السعى إلى انتاج نسيج افضل يمكن الجامعة من أن تتشح به لتقوم بدورها الريادى الذى يقرره الخطاب التربوى التقدمى .

و قد جرى الاصطلاح التربوى على تخصيص الجامعة بمهما ثلاث :

أولها : التدريس ، و ثانيها : البحث ، و ثالثها : الخدمة العامة ، أو ما يطلق عليه فى جامعاتنا خدمة المجتمع الذى أصبح مهمة مؤسسية لا جانبية لرسالة الجامعة . و من المنظور المنطقى للحوار بين الجامعة و المجتمع بفرض التحليل جملة من التساؤلات حول مكونات كل من تلك المهمات ، و التوجهات التى تسير فيها العمليات لانجاز تلك المهمات ، و أخيرا المقاصد المجتمعية باعتبارها الناتج النهائى لتفاعل تلك المكونات من خلال التوجهات المحددة لعمليات انجازها .

و تتمحور تلك التساؤلات فى مهمة التدريس حول من هم الذين يلتحقون طلابا فى الجامعة و ماذا نعلمهم ، و من يعلمهم ، و لماذا يتعلمون . و كذلك الشأن فى التساؤلات حول مهمة البحث و خدمة المجمع . و تدور هذه التساؤلات حول :

ما طبيعة العلاقة بين تلك المهمات و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فى أى مجتمع من المجتمعات ؟ و الحاصل أنه ليس من المعقول أن يمنح المجتمع ذلك الدور الخطير للجامعة ، و يغدق عليها من موارده المادية و المالية و البشرية دون أن يكون له أهداف مبتغاة من تلك المؤسسة . و هذا ما يقصد عند الحديث عن التوظيف الاجتماعى للجامعة ، بحيث أن مضمون تلك المهمات الثلاث يحمل فى ثناياه و تجاويفه مقاصد تخدم الأنماط الانتاجية و البنية الاجتماعية و الايديولوجية الفكرية المهيمنة و الطاغية فى المجتمع فى فترة زمنية معينة .

و تتطلب الاجابة عن تلك التساؤلات نظرة نقدية تتجاوز الاشكال و المظاهر الفنية و الادارية القائمة للتعرف على ما يمكن وراء تلك الأشكال و الاجراءات ، لتنبش و تحدد مثلا من خدم من الشرائح و الفئات الاجتماعية ، و لماذا تستبعد أبناء شرائح و فئات أخري ، و ما هى العوامل و الظروف الى شكل تلك الصيغة في نمط الخدمة و زبائنها ، و ما هو المضمون المعرفى و آلياته ووسائطه لما يحدث فعلا ، و ما نوع المبررات و التبريرات الفنية أو الاقتصادية التى تعزز تلك الاوضاع القائمة فى ممارسة الجامعة لمهمات الثلاث ؟ و باختصار فإن الحوار بين الجامعة و المجتمع ليس مجرد حوار حيادى موضوعى فني ، و أنما هو فى جوهره و تفاعلاته حوار توظيف اجتماعى لتلك المؤسسة في سياق القوى و العوامل السياسية و الاقتصادية و الايديولوجية التى تحتضنها السلطة المهيمنة ، و تمسك بها زمام الامور ضبطا و توجيها خلال فترة زمنية معينة و حين نتحدث عن النظرة النقدية لكشف و استجلاء اعماق الاشكال و المضامين في مهمات الجامعة ، و فيما استقر عليه الامور و توازنت المصالح و ترسخت الافكار و تبلورت التبريرات فإنما يريد من وراء ذلك الوعي بإمكانية التطوير و تصور البدائل من أجل حركة متنامية لتحرير المجتمع ، و إرساء العدل ، و تنمية الطاقات البشرية المبدعة لصناعة الحاضر و المستقبل .

و حين نلتفت إلى واقع مؤسستنا الجامعية يبدو لنا أن الحوار بينها و بين المجتمع ،

جدول رقم (٢)
نسب الالتحاق من خريجى الثانوية العامة بالجامعات (١٠)

البيـــــان / السنـة	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٩٨
نسبة اللتحاق بالجامعات من خريجى الثانويات (ذكور و اناث)	٣٥ر٢	٣٣ر٥	٤١ر٠٠	٤٣ر٨	٣٧ر٦
نسبة الالتحاق بالثانويات العامة من الاعدادى	٦٧ر٧	٦٥ر٩	٥٩ر٩	٦٢ر٢	٤٤ر٥

و فى سياق الحوار بين الجامعة و المجتمع من أجل رفع المستوى التعليمى للسكان و بخاصة فى قضية توسيع فرص التعليم الجامعى فإن مبدأالعدالة الاجتماعية فى فرص التعلم و غيرها من فرص العمل و الحياة بصورة عامة يقتضى أن يراجع المجتمع فى الوقت ذاته كثير من نظمه و مؤسساته و أيدلوجيته بما يحقق قدرا متناميا من العدل الاجتماعى و تكافؤ حقيقى للفرص و تنمية لطاقات كل الانسان.

فرص التعليم الجامعى للبنات : -

وما دمنا بصدد الحديث عن توسيع فرص التعليم الجامعى ، فإن إشارة خاصة إلى فرص تعليم البنات تعتبر واردة ، بل ملحة فى حوار الجامعة مع المجتمع ، وتشير الاحصاءات إلى تدنى فرص الاناث بالنسبة للذكور . ونقدم فى هذا الصدد بعض الارقام التى توضح تلك الظاهره ، ففى الوقت الذى تزايدت فيه اعداد البنات الناجحات فى امتحانات الاعدادية العامة خلال الفترة من ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ بنسبة تقدر بحوالى ١٩ فى المائة من جملة أعداد الطالبات تناقضت نسبتهن بحوالى ١١ر٣ فى

جدول رقم (٣)

تطور اعداد طلاب الجامعات و الخريجين (٦)

١٩٨٥ / ١٩٨٦ - ١٩٨٩ / ١٩٩٠

السنة الدراسية / البيان	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٪ للتغيير
عدد الطلاب	٦٦١ر٣٤٧	٦٢٩ر٧٢٣	٦٠٤ر٨٤٦	٥٨٧ر٠٣٣	٥٦٩ر١٢٦	١٣ر٨
عدد الخريجين	١١٩ر٢١٦	١١٥ر١٠٦	١١٢ر٦١٥	١٠٥ر٥٨٩	١٠٥ر١٤٤	١١ر٨

يتضح من الجدول السابق تناقص أعداد الطلبة فيما بين عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ وعام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ بحوالى ١٣ر٨ فى المائة و وعدد الخريجين بحوالى ١١ر٨ فى المائة . وهكذا يكشف زيف الدعاوى التى تضج من كثرة عدد الجامعين خاصةإذا ربطنا هذا التناقض المطرد مع الزيادة المطردة في معدل النمو الطبيعى للسكان ، و الذى بلغ خلال نفس الفترة حوالى ٥ر١٣ في المائة . و تزداد القناعة في الاحتفاظ بالمستويات المتدنية للقبول إذا أدركنا أيضا أن معدل التحاق الطلاب بالجامعات إلى ما يقابل شريحتهم العمرية من السكان (١٨ - ٢٢ سنة) لا تجاوز عام ١٩٩٠، ١٩ر٨ في المائة ، و هى نسبة متدنية إذا ما قورنت بكثير من الأقطار العربية الأخرى و معظم أقطار امريكا اللاتينية ، و ذلك دون المقارنة مع الدول الصناعية الى تجاوزت النسبة في معظمها نسبة ٥٠ في المائة (٧).

و اذا كان أخر وثيقة لوزارة التعليم تقرر أن التعليم العالى و الجامعى (هما) الرصيد الاستراتيجى لمصر الذى يتحقق عن طريق الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية و أن تقدم الدول يكون انعكاسا مباشرا لزيادة نسبة المقيدين بالتعليم العالى (٨) فإنه يترتب على ذلك بالضرورة العمل علي توسيع فرص القبول بالجامعات ، و ايجاد معايير مختلفة للالتحاق بها الى جانب نتائج الثانوية العامة ، و الي التفكير في انماط

مختلفة من المسارات التي تتيح للراغبين فى متابعة التعليم على المستوى الجامعى أن يحصلوا عليه ، دون شروط بيروقراطية أو مالية تحول دون اتاحته لمختلف الشرائح الاجتماعية .

و يسود اعتراض على توسيع فرص الاستمتاع بالتعليم الجامعى زاعما أن ذلك سوف يخلق اختلالا في موازين العرض و الطلب . لكن كثيرا من تجارب الأمم الأخري أثبتت أن زيادة اعداد الخريجين سوف تؤدى الى زيادة الطلب على اعمال مناسبة لهم ، و ان تحقق ذلك على مدى زمنى ليس بالقريب . و الحديث عن الاختلال أو التوازن يدعونا الى التساؤل حول اختلال أو توازن فى مصالح من ، و أى الفئات . انه اختلاف أو توازن لمن تندمج مصالحهم فى مسيرة الأوضاع الراهنه ، و يحرصون على ان تستمر في موازناتها و توجهات مسيرتها القائمة .

و فى هذا الصدد " أثبتت الإحصاءات أن معدل البطالة بين خريجى الجامعات و التعليم العالى تقل عنها بين خريجى التعليم الفني ، و هو عكس الاعتقاد السائد . و يرجع ذلك إلى قدرة خريجى التعليم الجامعى على ايجاد فرص عمل لهم " يضاف إلى ذلك كله أنه رغم التردى فى نوعية هذا التعليم إلا أنه يتيح قدرا متفاوتا من الاستنارة و العقلانية و التفكير المنطقي و الحس العام فى نظرة اولئك الخريجين إلى أمور الحياة فى ابعادها الشخصية و المجتمعية . و هذا ما يلاحظه المرء من أن موجة العنف - لا منطق العقل - هى التي تجتاح خريجى التعليم دون الجامعى في الاغلب الأعم مما يسلم هؤلاء الى ساحات المتطرفين ، و الى جماعات المخدرات و غيرها من صور الانحراف و الاجرام .

و يتضح القصور فى فرص الالتحاق بالجامعات من بين خريجى الثانوية العامة و الفنية و الأزهرية من البيانات التالية

المجتمع قد وصل في أيامنا إلى درجة عالية من التوازن ، و أن التفاوض بينهما قد غدا تفاوضا سلميا ليس فيه ما يعكر أجوائه من الجدل أو التباين أو الصراع ، و ترسخت القناعة بين الطرفين في إطار حشد من التبريرات الفنية " و العلموية " (٥) بيد أن هذه القناعة كنز لابد أن يفنى ، و مرد ذلك إلى أنها تحجب خلفها حشداً مزايدا من الحقائق و الوقائع الموضوعية المناهضة مما يتجلي فيما تضطرب به الجامعة بين الفينة و الأخري من تذمر و صيحات للتغيير الحقيقى ، و من صراع بين مختلف الايديولوجيات ، و من نقد لقدرات الخريجين و مهاراتهم . أضف إلى هذا ما ينسب للجامعة من تخلف فى الاهتمام – تدريسا و بحثا – بقضايا المجتمع الحاكمة و أزماته المتلاحقة ، بل أنه يسود فى المناخ الجامعى بصورة عامة عزوف عن الاقتراب منها بحكم حيادته العلم و موضوعيته ، أو من خلال الاستعلاء على تلك القضايا و الأزمات . و ليس بمستغرب أن تشعر الجامعة و الجامعيون بهذا الاستعلاء أو النظرة من عل فى بنية اجماعية تجثم الامية فيها على عقول ووعي نصف القوى العاملة

فرص الالتحاق بالجامعة : –

لقد استقر قناعات كثيرة منها أن معيارالقبول في الجامعة هو نتائج الثانوية العامة ، و هى المدخل الوحيد لحرمها و قاعاتها ، لأن تلك الشهادة بشروطها و حدودها الزمانية و المكانية هى الضمان الحاكم لتكافؤ الفرص و الملحوظ أن أعداد الملتحقين بالجامعات قد أخذ في التناقص خلال السنوات القليلة الماضية كما تناقص عدد الخريجين ، إذ يتضح ذلك من الجدول التالى :

المائة فى امتحان الثانوية العامة ، كما تناقصت نسبتهن بحوالى ٧ر٧ فى المائة فى الالتحاق بالجامعات و بحوالى ٢ر٦ فى المائة من جملة المتخرجات . كذلك يتضح التفاوت بين الجنسين حين نجد أنه في عام ٨٩/ ١٩٩٠كان نسبة الملتحقات فيما يسمى بالكليات .

و من الجدول السابق يتضح أن متوسط نسبة الالتحاق بالجامعات من خريجى الثانوية العامة لم يتجاوز ٢ر٣٨ فى المائة . و ترجح سياسات تضيق القبول فى السنتين التاليتين انخفاضا فى النسبة عما كانت عليه عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ .

و مبدأ التناقص فى فرص الالتحاق بالجامعات انطلاقا من التناقص فى نسبة الالتحاق بالثانوية العامة من خريجى التعليم الاعدادى ، كما يظهر من نسب التغير فى أعداد الطلاب لكل من التعليم الاعدادى و الثانوى و الجامعى ، فى ضوء البيانات التالية :

جدول رقم (٣)

نسب التغير فى اعداد الطلاب فى المراحل الاعدادية و الثانوية و الجامعية [١١] من ٨٦/٨٥- ٨٩ / ٩٠

البيان	الاعدادى	الثانوى	الجامعى
نسبة التغير فى اعداد الطلاب بين عامى ٨٦/٨٥ - ٩٠/٨٩	+ ٨ر٥٩	+ ١ر٠	- ٨ر١٣

و يعنى هذا أنه فى الوقت الذى ذادت فيه اعداد الطلاب فى المرحلة الاعدادية زيادة كبيرة ، ظلت نسبتهم ثابتة تقريبا في المرحلة الثانوية العامة ، بينما تناقصت بنسبة ملحوظة فى التعليم الجامعى خلال الفترة من ٨٥ /٨٦ - ٨٩ / ٩٠ و خلاصة كل هذه المؤشرات توضح محدودية فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي ، بل و ناقصها بالنسبة لمجمل المراحل التعليمية و تدفق الطلاب خلالها بالكليات النظرية الى مجموع الملتحقين من الذكور تقدر بحوالى ٥٦ فى المائة بينما بلغت حوالى ٤٧ فى المائة بالكليات العملية .

و مؤشرات الجدول التالي توضح التباين بين نسبة الإناث الى الذكور و تطورها

خلال السنوات من ١٩٨٥ / ١٩٨٦ الى ١٩٨٩ / ١٩٩٠

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى للطلبة و الطالبات فى الجامعات (١٢)

السنة / البيان	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٪للتغيير من عامي ٨٦/٨٥ ، ٩٠/٨٩
الطلبة	٦٦ر٧	٦٧ر٥	٦٦ر٥	٦٦ر٣	٦٥ر١	- ١٦ر٩
الطالبات	٣٣ر٣	٣٢ر٥	٣٣ر٥	٣٣ر٧	٣٤ر٩	- ٧ر٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	- ١٣ر٨

و نسبة البنات الى البنين فى التعليم الجامعى محدودة حتى بمقارنتها ببعض الدول العربية أو بكثير من الدول النامية الأخري. و رغم أنه يبدو تحسن بسيط بين طرفي الفترة إلا أن الأعداد المطلقة للطالبات تناقصت تناقصا مطردا من ٢١٥ر٣٨٤ عام ٨٦/٨٥ إلى ١٩٨ر٧١٢ طالبة عام ٩٠/٨٩ ، بيد أن نسبة التناقص لديهن أقل من نسبة التناقص لدى الذكور من الطلاب .

و نستقرئ مما سبق من بيانات عن واقع التعليم الجامعى للبنات أنه لا يزال محدودا ، و يتطلب توفير الأجواء و الامكانات التى تجعل فرصة منامية و مقاربة مع البنين . و ليس هنا مجال التأكيد على أهمية تعليم البنت الى المستوى الجامعى فى تطوير المجتمع و حيويته حين تتمكن من الدخول الى سوق العمل بقدرات تعين على كفاءة انتاجية عالية . هذا فضلا عن أن تعليم البنت تعليماً جامعيا له تشابكات و ترابطات مع عديد من المتغيرات المجتمعية ، فهو مرتبط بصغر حجم الاسرة ، و بالصحة الوقائية و إصحاح البيئة ، و بالمشاركة السياسية و الاجتماعية الواعية . كذلك اظهرت بعض الدراسات فى بعض الاقطار النامية الارتباط الايجابي العالى بين التعليم الجامعى للأم و الحرص على تعليم بناتها حى التعليم الجامعي أو إلى أقصى ما تستطيعه قدرتهن ، وهو ارتباط أعلى من ارتباطه بتعليم الاب .

و أذا كان للجامعة دور فى توسيع فرص التعليم للبنت فإن على المجتمع و بخاصة

أجهزته الثقافية دور هام فى مقاومة تلك القوى و القيم و المواصفات الاجتماعية التى قد تقوم حائلا أو محددا لتوسيع فرص التعليم الجامعى للفتاة ، و بخاصة من المناطق الريفية ، أو من تلك البيئات المحافظة التى ترى أن لتعليم البنت حدودا لا تتجاوز بلوغها سن المراهقة .

من الالتحاق إلى التعليم و التعلم : -

و إذا انتقلنا من مجال فرص الالتحاق بالجامعة و سياساتها الراهنه ، فلابد أن يمتد بنا الحديث الى مجال التعليم و التعلم فيها بما يحويه من مفاهيم و مضامين و توجهات . ويطرح هذا المجال جملة من الإشكاليات و القضايا المحورية التى لا يتسع هذا المقال إلا لتناول بعضها باختصار فى سياق الحوار بين الجامعة و المجتمع المصرى و لابد من التأكيد على أنه التوسيع النسبى للفرص فى التعليم الجامعى ، بخاصة منذ الستينات حتى أوائل الثمانينات قد جاء نتيجة لتغيرات و تدافعات اجتماعية وضغوط سياسية ، لكن مفاهيم التعليم و مضامينه لم تتأثر كثيرا بتلك التفاعلات المجتمعية ، وإن كان قد حدث بعض التطورات المحدودة كإنشاء كليات أو تخصصات جديدة بيد أن فلسفة المعرفة ومقاصدها و توجيهاتها و تنظيمتها وطرائقها ظلت أسيرة نموذج ثقافى مسيطر على نوع المعرفة وطبيعتها ومصادرها وأسلوب التعامل معها ووسائل تحصيلها وتوظيفها ..

ولعل أهم قضايا التعليم و التعلم تلك المرتبطه بدور الجامعات بين نقل و توصيل الرصيد الثقافى من ناحية وظيفتها فى تطوير ذلك الرصيد وتجديده وتنميته وإذا كان للجامعة أن تقوم بهاتين المهمتين ، فما هى خياراتها وانتقاءتها فى كل منهما ؟ ومثل الجامعة نقطة التقاء فاعلة وفعالة فى ممارسة و توظيف علومها وأنشطتها و آلياتها فى إطار أيديولوجيات ترتبط بقوى المجتمع و مؤسساته و أنماط العمل و علاقات الانتاج السائدة وفى الوقت الذى نستطيع فيه العمل من خلال كونها وسيطاً وقناة لإعادة انتاج الرصيد الثقافى الراهن و بنياته الاجماعية ، فإنه يمكنها أن تستأثر بقدر لا بسهان به من الاستقلالية الذاتية (١٤). وبعبارة أخرى هل تسعى الجامعة إلى نقل وتبرير

النموذج الثقافى للقوى والفئات المسيطرة سياسة وأقتصاداً و مكانه ، أم أنها تبذل جهدا مقصودا لفهم المتغيرات الداخلية و الخارجية لإحداث حركة وصيرورة أكثر وعيا بمطالب التغيير ، حتى تصبح عاملا له تأثيرة فى الواقع بما يحقق حركية ثقافية و اجتماعية من أجل أنه تتنامى مقومات نظام إجتماعى أكثر عدلا وأكثر تحررا و ديمقراطية .

وحين نذكر أهمية التجديد للرصيد الثقافى نذكر دور الجامعة المصرية و توظيفها الاجتماعى فى عقدى الثلاثينات و الأربعينات ، حين انطلق منها فكر التنوير و التحديث و العقلانية على أيدى أساتذتها من أمثال لطفى السيد ، وطه حسين ، ومصطفى مشرفة ، و أحمد أمين ، وأمين الخولى ، وعبد الرزاق الشهورى و غيرهم من أساتذة وطلاب ذلك الجيل . ولم يقتصر بما يخدم تحريك الواقع المصرى . وأرتبطت فى العقدين الأخرين بصورة واعية أو غير واعية بالتبعية أو الإعاله الفكرية و العلمية لمستوردات النموذج الثقافى الغربى الذى تقررة النظم الرأسمالية الغربية ومصادر السيطرة العلمية و التكنولوجية فى الدول الصناعية .

و لا يزيد أن نفصل فى نتاج التعليم و التعلم فى جامعاتنا ، فالمعروف أنها تنتج أشخاصاً " مبرمجين ، يؤثرون ثقافة الذاكرة بالطريقة البنكية " حسب تعبير باولو فريرى . و العلم عندهم مادة حفظ و ليس منها للبحث و التجريب و الاختبار و الاستنباط ، وما تزال تغطى بعض المعارف سحابا من أساطير التفكير الخرافى ، دون تعمق للوقائع و الحقائق ، كما تختلط بها أيضا ضروب من التجهيزات لا تستند إلى تقويم مختلف الرؤى و وجهات النظر .

وإذا كانت جامعاتنا مقصرة فى متابعة انتاج المعرفة المتجددة ، ومؤكدة على مجرد العقلانية الفنية للمعرفة وأوهامها باعتبارها موضوعية ونهائية ومطلقة و صالحة لكل زمان و مكان ،، فانها ما تزال تنظر إلى العلوم الطبيعية و الاجتماعية و الانسانية بطريقة مجزأة ، و يندر أن ترتبط الفيزياء بالكمياء ، و الرياضة بإدراك العلاقات و الشروط ، تأثير الجامعة على قاعاتها ودروسها ، بل أمتد إلى خارجه فى مختلف مؤسسات المجتمع وأنظمته و سياساته ، مما لا يتسع المجال للتفصيل فيه . و لعلة من الفروض التى تساندها شواهد متعددة أن تلك الانطلاقات قد أصابتها فى العقدين

الاخريين على وجه الخصوص عوامل الجمود الفكرى و البيروقراطية الادارية و الاذعان لمطالب السلطة وتوجيهاتها مما جعلها تفقد دورها الريادى الطليعى فى التجديد و الابداع الثقافى ، ومن ثم تولد لديها من المناعة و القناعة ما جعلها تنتصر على كثر من محاولات الاصلاح و التطوير و اختزلت جهدها فيما تمنحه من شهادات و ما تجتره من معارف لمواجهة مقتضيات الشرائح الاجتماعية المهيمنة على مقدرات السلطة و الثروة و النفوذ .

و بعد أن كانت الجامعة ركيزة من ركائز استقلال الدولة ، ولم تستطع أن تسهم بفاعلية مؤثرة فى إرساء دولة الاستقلال . ونشير بذلك إلى احتضانها لنموذج ثقافى يؤكد استهلاك المعرفة ، وبخاصة المعارف التى تعلمها اساتذتها فى الغرب (وعنه) وسيطرته على المناخ الثقافى بصورة عامة ، دون أن تحاول انتاج المعرفة التى تسهم بها ابحاثها وتأملاتها النسبية ، ونادراً ما يلتقى الزمان بالمكان فى التاريخ و الجغرافيه و الاجتماع و الاقتصاد و من المعروف أن أهم مكتشفات العلم التجريبى الحديث انما تتم حاليا على الحدود الفاصلة حاليا بين المجالات العلمية وأن الاكتشافات العلمية و تطبيقاتها الكنولوجية إنما هى نتاج تكامل وتشابك بين مختلف التخصصات ، وإن دراسة القضايا الاجتماعية و الاقتصادية تطلب مقارنة كلية ، ومستمدة من تحليل النظم و تقاطع التخصصات(١٥) . و الخلاصة أن مناهج التعلم السائدة ما تزال تقليدية قاصرة عن مابعة الثورة العلمية الثالثة وتضميناتها التكنولوجيه و المعلوماتيه . وإذ نؤكد على المنهج التكاملى فيما ينبغى أن تسلكة جامعاتنا ، فإن هذا لا يلغى قيمة التخصص الدقيق ، فالاسلوبان ضروريان ، بل أن من المفيد أيضا أن يتلقى طلاب التخصص قدرا من الفهم و الوعى بأساليب التكامل بين العلوم و المعارف .

وإذا كان إنشغال التعليم والتعلم فى الجامعة معنيا بالعقلانية الفنية – مع قصورها مضمونا وتكاملاً – فإن التجاهل الأخطر هو ما يطلق علية" بالعقلانية الاجتماعية " و يقصد بذلك تكييف المعرفة الفنية وآلياتها ومناهجها بل وإبداعها من أجل فهم الواقع المحلى و إدماج العلم و التكنولوجيا فى الحياة اليومية فكرا وسلوكا – من أجل تكوين روح نقدية قادرة على توظيف المعارف بما يمكن من إيجاد تصورات جديدة وبدائل لحل الأوضاع و الظروف الحالية ، وإلى توقع غير المتوقع ، وعلى التكيف الرشيد

مع المتغيرات ، وإلى القدرة على الفعل و التأثير ، وعلى تسليط الضوء على كل ما هو نسبي في الطريقة التي يدرك بها الناس العالم ، الذي يعيشون فيه [١٦] إذ ليس هناك حقائق مطلقة أزلية في فهم ذلك العالم ، بل و ليس هناك أفراد أو نخبة تمتلك وحدها الحقائق المطلقة حول عالم الطبيعة و المجتمع .

و الخلاصة أن المشكلة المستعصية في تعليم جامعاتنا هي الاهتمام بكمية المعلومات ، وفي حين أن يمكن الحصول عليها إذا ما توفرت لدينا أساليب البحث عنها في عالم الحاسوب و نظم المعلومات وإلى عدم التقائها إلى توليد الشوق و المهارة للتعليم الذاتي . كذلك يرتكز تعليمنا الجامعي وما قبل الجامعي على التعليم عن طريق الحديث عن الاشياء ، لا من خلال التفاعل معها ، أو كما قال أحد الادباء نتعلم عن طريق رائحة الاشياء دون أن نبصرها . أضف إلى هذا أن تعليم المعارف – علمية و اجتماعية وانسانية ينبغي أن تتم في سياق اجتماعي تاريخي ، وفي إطار قيم ومنظورات معيارية ، تخفيفا من مخاطر الايديولوجية الوضعية التي توحي بصحة الحقائق و علميتها في صورتها الجزئية ، و من ثم يصعب توظيفها الاجتماعي الفعال ، حين تفقد إطار العقلانية الاجتماعية وملأمتها لخصوصيات المجتمع و الجماعة و البيئة ، ومقومات ماضيها الحي و حاضرها المتطور و مستقبلها المنشود .

وفي قضايا الحوار بين الجامعة و المجتمع تحتل قيم المشاركة الديمقراطية وممارساتها في طول الساحة الجامعية وعرضها مكانة متميزة ضمن ما تقوم به من أدوار . وفي الجامعة وفي غيرها من مؤسسات التعليم تغرس بذور الديمقراطية في المجتمع في تربية " الديمقراطية الداخلية " التي تمارسها تلك المؤسسات التعليمية وبخاصة على مستوى الجامعة حيث يبدأ وعي الطلاب في النضج ، وفي الاحساس بقيم العمل المشترك . وللديمقراطية الداخلية وأوضاعها و حدودها في جامعاتنا حديث آخر .

المراجـــع

(١) محسوبة من : احمد اسماعيل حجى ، المعونه الامريكية للتعليم فى مصر سلسة قضايا تربوية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص٤٢

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٠

(٣) انظر مهدى المنجرة " الموارد البشرية من مدخل العلم و التقنية " فى كتاب تنمية الموارد البشرية ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ١٩٨٩ ، ص ٢٧٩ – ٢٩٦

(٤)انظر حامد عمار " التوظيف المستقبلى للنظام التربوى " فى مجلة التربية و التنمية العدد الثانى ، ١٩٩٢ (تحت الاصدار حاليا)

(٥) Henry A. Giroux, Theory and Resistance in Education, Bergin & Garrey, New York,1983, PP.17-18.

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، الكتاب السنوى عام ١٩٩١

(٧) UNESO, Statistical Yearbook,1990, Paris

(٨) وزارة التعليم ، مبارك والتربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٢.

(٩) المرجع السابق ص ٧٣ .

(١٠) محسوبا من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، المرجع السابق

(١١) محسوبا من المرجع السابق .

(١٢) محسوبا من المرجع السابق .

(١٣) World Bank Discussion Papers, Womens Work, Education and family Welfare in Peru Washington 1991,P.18

(١٤) اليونسكو / المعهد الدولى للتخطيط التربوى . التعليم العالى و النظام الدولى الجديد ترجمة مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ص ٣٠٧ .

(١٥) دنيس ج أو سبورن " العلم و التكنولوجيا و التربية " فى كتاب اليونسكو . تأمل فى مستقبل التنمية التربوية ، ترجمة ، انطوان خورى بتكليف من مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، ١٩٨٦ ص ١٢٢ – ١٢٨

(١٦) ميرسيا مالتيزا " تطور مناهج الدراسات العلمية " فى المرجع السابق ، ص ١٣٦